

## المؤتمر العام

### الدورة الثالثة عشرة

فيينا، ٧-١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

البند ١٠ (د) من جدول الأعمال المؤقت

المعايير المحاسبية

## المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

### تقرير مرحلي مقدّم من الأمانة

عملاً بالمقررين م ت ص-٣٣/م-٥ وم ع-١٢/م-١٤، تُطلع هذه الوثيقة المؤتمر على التطورات المستجدة ذات الصلة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام واعتمادها في اليونيدو، متيحة بذلك تحديث الوثيقة IDB.36/6.

## المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٨-١	أولاً- خلاصة وافية .....
٤	١٣-٩	ثانياً- مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق المنظومة ودور اليونيدو .....
٦	٣٣-١٤	ثالثاً- المهام المنجزة بشأن تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في اليونيدو .....
١٢	٣٧-٣٤	رابعاً- المشاورات الثنائية مع مراجع الحسابات الخارجي .....
١٣	٣٩-٣٨	خامساً- استراتيجية التدريب .....
١٤	٤٠	سادساً- الإجراء المطلوب من المؤتمر اتخاذه .....
		المرفق
١٥		تعريف المصطلحات .....

لدواعي التوفير، تُبع من هذه الوثيقة عدد محدود من النسخ. ويرجى من أعضاء الوفود التكرم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.



## أولاً - خلاصة وافية

١- وافق المؤتمر العام في دورته الثانية عشرة (٣-٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧) على اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في اليونيدو، اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، في إطار اعتمادها على نطاق منظومة الأمم المتحدة (مقرر المؤتمر م ع-١٢/م-١٤).

٢- واحتوت الوثيقة IDB.36/6 على معلومات عن التطورات المستجدة ذات الصلة باليونيدو فيما يتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وامتثالاً للمقرر م ع-١٢/م-١٤، تهدف الوثيقة الحالية إلى توفير معلومات عما استجد في هذا الصدد من تطورات ذات صلة بمشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق المنظومة كلها، وكذلك توفير تأكيدات لأجهزة تقرير السياسات بشأن استعداد اليونيدو لبدء تطبيق هذه المعايير بحلول عام ٢٠١٠.

٣- ويمثل اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام جزءاً من جهود الأمم المتحدة لمواءمة المنظومة مع أفضل الممارسات المعترف بها دولياً عن طريق تطبيق معايير محاسبية مستقلة وموثوقة على أساس الاستحقاق الكامل. فاعتماد هذه المعايير المحاسبية الدولية في اليونيدو من شأنه أيضاً أن يحسّن مساءلة المنظمة وشفافيتها المالية من خلال تحسين إعداد التقارير المالية، مما يؤدي إلى مزيد من الكفاءة في استخدام الموارد وتعزيز الإدارة المالية.

٤- وسيطلب الإبلاغ بشكل تفصيلي بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تحسين الكشف عن الموجودات، والالتزامات، والمصروفات الطارئة والارتباطات. ومن شأن هذه الزيادة في الشفافية دعم إدارة موجودات المنظمة والتزاماتها بصورة أفضل. وامتثالاً لهذه المعايير، ستُدراج المعدات غير المستهلكة في نظام المحاسبة، مما يؤدي إلى تحسينات في الإبلاغ بدقة عن الممتلكات والمصانع والمعدات، والموجودات غير الملموسة، وسجلات المخزونات. ولأول مرة، ستُثبت هذه الفئات الثلاث من الموجودات في البيانات المالية، متيحة أساساً أفضل لتأكيد تسجيلها وإدارتها. ومتطلب المعايير المحاسبية الدولية المتعلق بالإثبات الكامل للالتزامات الخاصة باستحقاقات الموظفين، ومنها الإجازات السنوية ومنح الإعادة إلى الوطن والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، من شأنه أن يدعم الإبلاغ النزيه والإدارة الفعالة لهذه التكاليف الخاصة بالموظفين. وبالمثل، فإن متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، المتعلقة بإثبات الإنفاق، تتيح إمكانية إثبات جميع النفقات عند صرفها أو تسليمها بدلاً عن إثباتها عند دفعها أو عند الارتباط بدفعها. فهذا من شأنه أن يؤدي إلى تحسين إدارة ومراقبة جميع التكاليف مع الإبلاغ عنها بدقة في الفترة المالية، بالتحديد عندما يحدث النشاط.

٥- وعموماً، فقد انطوت عملية تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في اليونيدو على عدة تحديات. فأولاً، كان لا بد من صوغ سياسات تمثل لهذه المعايير الدولية. واستلزمت هذه السياسات دعمها بتدفقات وإجراءات أعمال تجارية تفصيلية، اقتضت بذل جهود منسقة لوظائف متعددة داخل المنظمة. ونظراً لاستمرار ميزنة اليونيدو على أساس نقدي، كان لا بد من إيلاء اهتمام خاص لاستهلال عملية جديدة لتلبية متطلبات إعداد تقرير الميزانية والتقارير المالي (عملية إبلاغ مزدوج). واقتضى الأمر نظم معلومات إضافية لتلبية المتطلبات من المعلومات التفصيلية للمعايير المحاسبية الدولية، مما استدعى تدريب الموظفين لمواكبة التغيرات في السياسات والعمليات والنظم.

٦- وقد نجحت اليونيدو في التغلب على جميع هذه التحديات، وأصبحت مستعدة لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في ٢٠١٠. وتعمل شتى فروع اليونيدو بشكل مشترك وبجهود منسقة تنسيقاً جيداً لتحقيق هذا المرمى. وتم اشتراء نمائط جديدة لموجودات ومخزونات ثابتة وكان من المزمع دخولها في قطاع الإنتاج في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وصيغت سياسات محاسبية جديدة ويجري إرساء إجراءات تفصيلية. وحُدِّدت عملية محاسبية منمطة لتلبية متطلبات الإبلاغ المزدوج. وفضلاً عن ذلك، تحافظ اليونيدو على حوار بناء مع مراجع الحسابات الخارجي، ملتزمة رأيه بشأن سياسات وقضايا محاسبية مهمة تخص اليونيدو تحديداً. وعلاوة على ذلك، أشرك خبراء أخصائين في مجالهم المختلفة بصفة خبراء استشاريين لدعم موظفي اليونيدو في جهودهم لتنفيذ تغييرات العملية المطلوبة. وأعدت خطة تدريبية مستفيضة لتدريب الموظفين على وظائف مختلفة في الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وسينصب التركيز الرئيسي في عام ٢٠١٠ على حساب الأرصدة الافتتاحية التي تمثل للمعايير المحاسبية الدولية في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وإعداد وثائق عمليات المنظومة، وتدقيق نسق البيانات المالية لنهاية السنة، وكذلك المذكرات والتقارير، وإجراء اختبارات لها.

٧- وقد تجدر الإشارة إلى أن بعض الأعمال المتصلة بالمعايير المحاسبية الدولية ستستمر بعد اعتمادها نظراً لأن من يعتمدونها لأول مرة يمكن أن يستفيدوا من الأحكام الانتقالية المسموح بها بموجب معايير معينة. ولذا فإن اليونيدو، بحكم أنها ستكون ممن يعتمدون هذه المعايير لأول مرة، يمكنها أيضاً أن تستفيد من هذه الأحكام الانتقالية بموجب معايير معينة. فالأحكام الانتقالية، مثلاً، تسمح لمن يعتمدون المعايير لأول مرة بمهلة زمنية مدتها خمس سنوات لتسجيل الممتلكات والمصانع والمعدات في بياناتهم المالية. وتعتمد اليونيدو الاستفادة من الأحكام الانتقالية وتطبيقها على الممتلكات والمصانع والمعدات في مشاريع التعاون التقني

والموجودات المصنفة في فئة "المباني". ولهذا تتوقع اليونيدو استمرار بعض الأعمال المتصلة بالمعايير المحاسبية الدولية، خاصة المتصلة بالأحكام الانتقالية، حتى بعد تنفيذ المعايير في عام ٢٠١٠ بالتحديد.

٨- وقد استوفت اليونيدو معظم المتطلبات المتعلقة بوضع السياسات وتدقيقات العمليات التي تمثل للمعايير المحاسبية الدولية. وبنهاية عام ٢٠٠٩، ستكون اليونيدو مستعدة للحصول على جميع البيانات والمعلومات ذات الصلة في نظم تمثل لتلك المعايير. وهذا من شأنه أن يجعل المنظمة ممثلة للمعايير وفي وضع يمكنها من إعداد بياناتها المالية لعام ٢٠١٠ استناداً إلى المعايير الجديدة.

## ثانياً- مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق المنظومة ودور اليونيدو

٩- يواصل الفريق العامل التابع لليونيدو، المعني بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تقديم مساهمة مهمة في وضع السياسة المتعلقة بتلك المعايير في منظومة الأمم المتحدة بالإدلاء بتعليقاته على الورقات الإرشادية المتعلقة بالمعايير والصادرة عن فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية على نطاق المنظومة كلها، وضمان تمثيله العادي في اجتماعات هذه الفرقة والاستيقاق من معالجة القضايا التي تخص اليونيدو تحديداً في تلك المحافل الخاصة بتقرير السياسات. وقد استعرض الفريق العامل المعني بالمعايير المحاسبية الدولية ورقات محاسبية مجموعها خمس وخمسون ورقة خلال فترة السنوات الثلاث لإعداد السياسة والإرشادات، أي من منتصف عام ٢٠٠٦ إلى منتصف عام ٢٠٠٩. وقد أنشأت فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية على نطاق المنظومة كلها محفلاً مستقراً للسياسات المحاسبية والممارسات الموصى بها. ويضمن هذا المحفل درجة عالية من الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل المنظمات المختلفة، ويوفر أساساً راسخاً لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

١٠- واستعرضت في اجتماع فرقة العمل، في روما في أيار/مايو ٢٠٠٩، عشرون ورقة إرشادية، إما أقرت باعتبارها إرشادات مفيدة وإما أحيط علماً بها باعتبارها ورقات نقاش. وكُرِّس وقت طويل من اجتماع الفرقة لمناقشات متعلقة بقضايا تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية. وأبرز اجتماع فرقة العمل أهمية قيام المنظمات المختلفة بعقد مناقشات ثنائية مع مراجع الحسابات الخارجي أثناء جميع مراحل تنفيذ تلك المعايير. وقُدمت عروض من الفريق الفني التابع لفريق مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة، ومكتب مراجعة الحسابات الوطني

في المملكة المتحدة بصفته مراجع الحسابات الخارجي لبرنامج الأغذية العالمي. وجرت أيضاً مناقشات حول قضايا ومهام رئيسية متعلقة بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية، شملت إرشادات بشأن تعزيز خدمات مشتركة أو متبادلة في البيانات المالية، وإدارة المشاريع، ووضع استراتيجية للتدريب، وإعداد دليل خاص بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وكان تقاسم الخبرات والدروس المستفادة من برنامج الأغذية العالمي بوصفه من المنظمات التي اعتمدت المعايير في وقت مبكر، وكذلك مع المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، بنداً رئيسياً للمناقشة التي جرت في اجتماع فرقة العمل. وتلتها متابعة في حلقة تدارس ليوم واحد مع برنامج الأغذية العالمي في فيينا في تموز/يوليه ٢٠٠٩.

١١- وشجعت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة، في اجتماعها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، جميع المنظمات على استعراض وتعديل مواعيدها لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية، إذا اقتضت الضرورة.<sup>(١)</sup> وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، أبلغت عشر منظمات، بينها اليونيدو، أن مواعيدها المستهدفة ما زالت كما هي، أي عام ٢٠١٠، ولو أن منطمتين منها أشارتا إلى أنهما ستستعرضان ذلك التاريخ قبل نهاية عام ٢٠٠٩. وثمة ثلاث منظمات تخطط الآن لتنفيذ المعايير بحلول عام ٢٠١١، في حين أن هناك سبع منظمات تخطط لتنفيذها بحلول عام ٢٠١٢. وقد قرّرت الأمم المتحدة تمديد التاريخ إلى عام ٢٠١٤، وهذا ينطبق على منظمة أخرى واحدة، عدلت تاريخها إلى عام ٢٠١٤.<sup>(٢)</sup>

١٢- وقد أدت عوامل خارجية وداخلية عديدة إلى كبح التقدم المحرز صوب تنفيذ بعض المنظمات للمعايير المحاسبية بحلول عام ٢٠١٠ على نطاق المنظومة كلها. ومن بين هذه العوامل حالات التأخر في الحصول على الموافقة على التمويل اللازم؛ والحاجة إلى مواءمة الجداول الزمنية للمعايير مع الجداول الزمنية للمشاريع المتعلقة بتخطيط الموارد في المؤسسة؛ وارتفاع مستوى إدراك مدى نطاق وتعقد العمل المرتبط بإعداد الإجراءات المطلوبة وتغييرات النظم؛ والمشاكل المتصلة باختيار موظفي المشاريع وباستبقائهم ومبادرات الإصلاح المتعلقة بالتنافس والتي تحد من قدرة الموظفين على المشاركة في مهام تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية.

١٣- وعلى الرغم من هذه المهام والتحديات، واصلت اليونيدو المضي قدماً بطريقة منهجية وأهّلت نفسها لكي تكون مستعدة لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠١٠، وذلك على النحو الموصوف في الفصول التالية.

(١) الوثيقة GEB/2009/3، الصفحة ٧.

(٢) الوثيقة GEB/2009/HLCM/30.

### ثالثاً- المهام المنجزة بشأن تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في اليونيدو

١٤- أنشئت بالتوجيه المحدد من الفريق العامل المعني بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وبالرصد العام من جانب فرقة العمل المعنية بتنفيذ هذه المعايير، أفرقة عاملة فرعية على نطاق المنظمة بشأن معايير محددة، وذلك لوضع سياسات وعمليات تفصيلية لضمان امتثال اليونيدو للمعايير المحاسبية الدولية بحلول عام ٢٠١٠. وقد أكمل برنامج مستقر للسياسات وانسياب العمليات/الأعمال لمعايير رئيسية من بين المعايير المحاسبية الدولية سيكون لها أعظم تأثير على اليونيدو.

١٥- وكان معدّل تنفيذ ميزانية المعايير المحاسبية الدولية ٦٦ في المائة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وأدت بعض الأسباب، منها حالات التأخر في إكمال نمائط التدريب على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وتطبيق الأحكام الانتقالية على موجودات التعاون التقني، واستمرار الاختبارات والتحقق من البيانات المالية التي تمثل للمعايير المحاسبية الدولية والتي ستصبح مستحقة بنهاية عام ٢٠١٠، وإعداد دليل مالي شامل، إلى أن الرصيد المتبقي من الأموال المدرجة في الميزانية سوف يستخدم أساساً لتمديد عقود الأعضاء الأساسيين في فرقة مشروع المعايير المحاسبية الدولية خلال عام ٢٠١٠. وسيقدّم تقرير نهائي عن استخدام ميزانية المعايير المحاسبية الدولية إلى الدورة السابعة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية في عام ٢٠١١.

### الممتلكات والمصانع والمعدات

١٦- عملاً بالسياسات المتبعة أصلاً، التي تمثل للمعايير المحاسبية الدولية، بشأن الممتلكات والمصانع والمعدات، بما في ذلك تحديد فئات الموجودات ومجموعاتها الفرعية وأعمار صلاحيتها وطريقة استهلاكها، استُهلّت عمليات مناسبة للحصول على ممتلكات اليونيدو ومصانعها ومعداتها. وهذا من شأنه أن ييسر تسجيل الموجودات الثابتة وقيمتها لأول مرة في البيانات المالية، مما يؤدي إلى زيادة شفافية الإبلاغ وتحسين إدارة موجودات المنظمة، علماً بأن هذا يمثل أحد الأهداف الرئيسية للمعايير المحاسبية الدولية. وقد تم تصميم واختبار عمليات انسياب الأعمال التي تمثل للمعايير المحاسبية الدولية. وفضلاً عن ذلك فإن نميطة الموجودات الثابتة الجديدة التي كان من المقرر دخولها في قطاع الإنتاج في أوائل شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ ستتيح إمكانية تسجيل الموجودات بطريقة تمثل للمعايير المحاسبية الدولية. وسيبدأ تسجيل الممتلكات والمصانع والمعدات كأصول مالية اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وبالتالي سيؤدي هذا إلى تحسّن كبير في رصد مجمل عملية إدارة الموجودات، ابتداءً من اقتنائها وانتهاءً بالتخلص منها.

١٧- وقد أُبْحِرَ التحقّق المادي من موجودات المقر المدرجة في الميزانية العادية في أيار/مايو ٢٠٠٩، مع تسجيل ومواءمة البيانات بشكل كامل في نميطة الموجودات الثابتة الجديدة. وكذلك، أُعدت عملية انسياب أعمال بشأن إدارة ممتلكات المكاتب الميدانية ومصانعها ومعداتها، بما في ذلك مجموعة إرشادات تفصيلية ممثلة للمعايير المحاسبية الدولية لتحسين القدرات الخاصة بتسجيل الموجودات، ابتداءً من التحقّق من استلام الموجودات ثم شطبها وانتهاءً بالتخلّص منها.

١٨- ونتيجة لتعقّد العمل المتصل بموجودات مشاريع التعاون التقني، ولا سيما تحديد تلك الموجودات وإقامة الرقابة عليها، أُتفق في اجتماع فرقة العمل المعنية بتطبيق المعايير المحاسبية، الذي عقد في شباط/فبراير ٢٠٠٩، على استخدام الأحكام الانتقالية التي حدّدت لها خمس سنوات يمكن خلالها، بموجب المعيار ١٧ المتعلق بالممتلكات والمصانع والمعدات، تسجيل موجودات التعاون التقني الخاصة باليونيدو في البيانات المالية.<sup>(3)</sup> وفي غضون ذلك، ستنشأ وتنفّذ آليات أشد صرامة لمراقبة استلام الموجودات، ولا سيما الاحتيازمات الجديدة، وتحديد وتثبيت الموجودات القائمة التي ستكون خاضعة لسيطرة اليونيدو حتى بعد مرحلة السنوات الخمس الانتقالية لكي تكون ممثلة للمعايير المحاسبية الدولية.

### الإبلاغ المالي عن المصالح في المشاريع المشتركة

١٩- سيُطلب من اليونيدو، بموجب المعيار ٨ من المعايير المحاسبية الدولية (الإبلاغ المالي عن المصالح في المشاريع المشتركة)، تولّي المسؤولية عن نصيبتها من أي حقوق والتزامات وكيانات تعاقدية تكون لها فيها سيطرة مشتركة. ولأول مرة ستجد القضايا المتعلقة بمشاريع مشتركة تعبيراً واضحاً عنها في التقارير المالية، مما يؤدّي إلى مجموعة بيانات مالية شاملة ومدججة. وهناك مناقشات مستمرة مع المنظمات الأخرى التي اتخذت فيينا مقراً لها بشأن القضايا المتصلة بالخدمات المشتركة لوضع سياسات مواءمة بشأن التوحيد. وقد اتفقت المنظمات الأربع الموجودة في مركز فيينا الدولي على معاملة مباني المركز باعتبارها موجودات تسيطر عليها هذه المنظمات بشكل مشترك. وفي إطار الانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية، ستحتاج هذه المنظمات إلى تحديد قيمة مباني مركز فيينا الدولي. وقد أرسل إلى السلطات النمساوية خطاب لالتماس المساعدة في تحديد قيمة مباني المركز، لأن الحكومة الاتحادية لجمهورية النمسا تتمتع بملكية المساحة التي تشمل مقر المنظمات الأربع. وسوف تستخدم

(3) الغرض من الأحكام الانتقالية توفير مهلة للكيانات/المنظمات التي تسعى إلى الامتثال للمعيار ١٧ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، لأن تلك الكيانات/المنظمات اعتمدت المعايير المحاسبية الدولية لأول مرة.

اليونيدو الأحكام الانتقالية المستمرة لخمس سنوات، التي تسمح، بموجب المعيار ١٧ من المعايير المحاسبية، بالإثبات لأول مرة بالنسبة إلى مباني مركز فيينا الدولي.

### الموجودات غير الملموسة

٢٠- لقد وُضعت سياسات محاسبية تمثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بشأن تحديد موجودات اليونيدو غير الملموسة وإثباتها وقياسها. فإثبات الموجودات غير الملموسة لأول مرة في البيانات المالية، في ارتباط بالسياسات المتبعة أصلاً بشأن الممتلكات والمصانع والمعدات، أمر من شأنه أن يتيح في النهاية إمكانية إجراء تقدير كامل ودقيق لجميع موجودات المنظمة. وأشارت نتائج دراسة استقصائية أُجريت في عام ٢٠٠٨ في مقر اليونيدو والمكاتب الميدانية ومكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا بشأن تحديد الموجودات غير الملموسة، إلى جانب البارامترات الخاصة بإثباتاتها ومعايير قياسها، إلى أن عدد الموجودات التي تندرج في هذه الفئة محدود. فالموجودات غير الملموسة في اليونيدو، إذا وُجدت أصلاً، من المتوقع أن تشتمل غالباً على برامج حاسوبية. وقد أكملت متطلبات المنظومة بمجموعات الموجودات (بما في ذلك أعمار صلاحيتها ومتطلبات الإبلاغ) المحدد لها أن تدخل قطاع الإنتاج في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ مع نظام الممتلكات والمصانع والمعدات.

### المخزونات

٢١- وُضعت، وفقاً للمعيار ١٢ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (حصر المخزونات)، سياسات محاسبية تخص اليونيدو تحديداً بشأن حصر المخزونات وإثباتها وحسابها. واتضح أن خدمات إدارة المباني هي الوحيدة التي لديها مخزونات محددة مشتملة على بنود كافية ذات قيمة عالية جديرة بالإثبات. وتم اشتراء نظام جديد لإدارة المخزونات (برامجية المخزونات Agresso 5.5.3). ووُضعت في النظام شفرات ومجموعات منتجات المخزونات. كما تم التنبؤ بانسياب العمل وأُكملت متطلبات الإبلاغ، كما أكملت عملية الجرد المادي للمخزونات. ومن المقرر إدخال نظام إدارة المخزونات الجديد في قطاع الإنتاج أثناء شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وسيجري لأول مرة إثبات المخزونات في التقارير المالية اعتباراً من عام ٢٠١٠، مما يتيح أساساً تأكيداً أفضل فيما يتعلق بسجلات المخزونات وإدارتها. وقد أعدت مجموعة إرشادات ممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لتوجيه خدمات إدارة المباني فيما يتعلق بجرد المخزونات المادي وتحديد قيمتها.



## إثبات الإيرادات

٢٢- فيما يتعلق بالمعيار ٢٣ من المعايير المحاسبية الدولية (إيرادات الصفقات غير التبادلية)، أكملت سياسات تمثّل للمعايير بشأن المحاسبة من أجل المساهمات الطوعية (التبرعات)، وهي سياسات توصي بتسجيل الإيرادات عند اكتسابها وليس عند استلام المبالغ النقدية فقط، وبالتالي تضمن تسجيل الإيراد بمزيد من الدقة. وأدرج ضمن تدفقات العمليات التجارية التي تخص اليونيدو تحديداً تحليل كامل لإثبات الإيرادات لكافة المجموعات الرئيسية لاتفاقات التمويل الطوعي وشروطها. وأُرسيت نقاط ممتثلة للمعايير لإثبات الإيراد من أجل اتفاقات التمويل مستقبلاً، وأنجز اختبار لعينة من الصفقات. ومن المقرر إدخال هذا النظام في قطاع الإنتاج في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

٢٣- وعلى الرغم من أن العمليات المذكورة آنفاً ستيسر تسجيلاً للإيراد يمتثل للمعايير بالنسبة لاتفاقات التمويل في المستقبل، فإن تحليل مئات المشاريع المستمرة الذي تضطلع به اليونيدو سيستغرق وقتاً طويلاً وسيطوي على تكاليف باهظة. ولهذا، اتفق على الاستفادة من المرونة التي تتيحها المعايير. وقررت فرقة العمل في اجتماعها في شباط/فبراير ٢٠٠٩ استخدام الأحكام الانتقالية المستمرة لثلاث سنوات، المسموح بها بموجب المعيار ٢٣ من المعايير المحاسبية الدولية، الأمر الذي سيجب لليونيدو وقتاً كافياً لإجراء حصر سليم لمخزونات المشاريع القائمة والإيرادات ذات الصلة بها التي يجب إثباتها أثناء الفترة الانتقالية.

٢٤- وفي إطار الصفقات غير التبادلية، أنجز العمل بشأن السياسات المتعلقة بإثبات إيرادات تكاليف الدعم الخاصة باليونيدو وتخصيصها للميزانية التشغيلية. وهذه السياسة ستتمكن اليونيدو من مواصلة المنهجية المتبعة لحساب وتخصيص إيرادات تكاليف الدعم الخاصة باليونيدو للميزانية التشغيلية. وسيكون لهذا تأثير ضئيل جداً على إيرادات الميزانية التشغيلية.

٢٥- وأنجزت أيضاً السياسات المحاسبية بشأن معاملة اليونيدو للمعيار ٩ من المعايير المحاسبية الدولية (إيرادات الصفقات التبادلية)، والقضية الرئيسية في المحاسبة بشأن الإيرادات تتمثل في تحديد نقطة الإثبات. وتشمل الأمثلة على الصفقات التبادلية لليونيدو بيع مطبوعاتها وأقراسها "CD" وبرامجياتها المتعلقة بنموذج اليونيدو الحاسوبي لتحليل الجدوى والإبلاغ (COMFAR)، وإيرادات الفائدة التي تمثل جزءاً مهماً من مجموع إيرادات اليونيدو التبادلية.

## استحقاقات الموظفين

٢٦- تشترط المعايير المحاسبية إثبات وقياس استحقاقات الموظفين التي تشمل جميع أشكال العوض الذي تمنحه المنظمة مقابل الخدمات التي يقدمها الموظفون. ولأول مرة يتم الإبلاغ عن الالتزامات بدفع استحقاقات الموظفين باعتبارها التزامات متعلقة بخدمات مقدّمة. فالمعايير المحاسبية الدولية، بالإبلاغ الكامل عن النفقات المرتبطة بالالتزامات متى نشأت، توفر معلومات أكمل عن التزامات المنظمة، ولهذا توفر إمكانية لإدارة التكاليف المتصلة بالموظفين بشكل أفضل ولتقييم مركزها الدولي بشكل أفضل. وأجري تحليل كامل لجميع استحقاقات جميع فئات الموظفين، بما في ذلك طريقة حسابها والعملية الراهنة لتسجيل الاستحقاقات، كما أُجري استعراض شامل للعمليات/النظم الراهنة بعد إكمال السياسات التي تخص اليونيدو تحديداً فيما يتعلق باستحقاقات الموظفين. وتم اختبار خاص بالمواصفات للحصول على الاستحقاقات، وعُدلت النظم وفقاً لذلك. ويتطلب توفير تقديرات موثوقة للالتزامات المنظمة إجراء عملية لتحديد قيمتها على أساس حساب تأمين سنوي (اكتواري) لإثبات استحقاقات الموظفين بالامتثال للمعيار الخاص بهذه الاستحقاقات ضمن المعايير المحاسبية الدولية. وستنضم اليونيدو إلى المبادرة المشتركة التي تنظمها الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن أول عملية شاملة لتحديد القيمة على أساس اكتواري، علماً بأن العملية ستتم في أواخر ٢٠٠٩.

## عرض البيانات المالية

٢٧- وضعت سياسات تمثل للمعايير المحاسبية الدولية بشأن المعايير الرئيسية ذات الصلة بالبيانات المالية، مثلاً المعيار ١ (عرض البيانات المالية) والمعيار ٢ (البيانات المتعلقة بالتدفق النقدي). وأُرسى هيكل ثابت وكامل للبيانات المالية. وسيجري إعداد بيانات مالية تمثل للمعايير المحاسبية مع مراعاة معايير أخرى ذات تأثير على المحاسبة والإبلاغ. فمن شأن إعداد بيانات مالية كاملة على أساس الاستحقاق أن يدعم اليونيدو في تحقيق شفافية أكبر في إدارتها للموجودات والالتزامات وأن يتيح تحديد التكاليف الكاملة للخدمات التي تقدمها المنظمة.

٢٨- وتعتبر الحاجة إلى الحصول على البيانات اللازمة للوفاء بمتطلبات الإبلاغ العملية والمالية كذلك من المجالات المهمة المؤثرة على النظم المالية في إطار المعايير المحاسبية الدولية. ونظراً لأن الميزانية ليست مبنية على أساس الاستحقاق فإن التقارير المتعلقة بأداء الميزانية ستظل قائمة على أساس نقدي، في حين أن البيانات المالية ستقوم على أساس الاستحقاق الكامل. ويجري تعديل النظام المالي (البرامجية 5.5.3 Agresso) وفقاً لذلك لاستيعاب هذه

الازدواجية في المعاملات بتحديد العمليات المحاسبية المناسبة التي تدمج مدخلات المعايير المحاسبية الدولية مع متطلبات الميزنة.

### الإبلاغ القطاعي

٢٩- وُضعت سياسات محاسبية ومتطلبات متعلقة بالكشف من أجل الإبلاغ القطاعي وفقاً للمعيار ١٨ من المعايير المحاسبية، الذي يرسى مبادئ للإبلاغ القطاعي عن المعلومات المالية لمساعدة مستعملي البيانات المالية على تحقيق فهم أفضل لأداء اليونيدو الماضي ولتعيين الموارد المخصصة لدعم الأنشطة الرئيسية للمنظمة. وقد حددت قطاعات اليونيدو على أساس مصدر التمويل. فالبيانات المالية المقدمة بموجب المعيار ١ من المعايير المحاسبية (عرض البيانات المالية) ستُجزأ على أساس القطاعات المحددة التالية: (أ) أنشطة الميزانية العادية؛ و(ب) أنشطة التعاون التقني؛ و(ج) أنشطة أخرى وخدمات خاصة. وستُكشف في مذكرات ملحقة بالحسابات معلومات عن كل قطاع تشمل إيراداته ونفقاته وموجوداته والتزاماته.

### عمليات الكشف في حالة الأطراف ذات الصلة

٣٠- يتطلب المعيار ٢٠ من المعايير المحاسبية (صفقات الأطراف ذات الصلة) الكشف في البيانات المالية عن علاقة الأطراف ذات الصلة والصفقات الخاصة بتلك الأطراف في الحالات التي توجد فيها علاقة سيطرة أو تأثير مهم. وقد أُعدت السياسات التي تخص اليونيدو تحديداً، بما فيها متطلبات الكشف التفصيلية، وحُدّدت الأطراف ذات الصلة كما حُدّد موظفو الإدارة الرئيسيين في اليونيدو، وفقاً لذلك المعيار من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، الذي يمثل هدفه الرئيسي في تحسين الشفافية والمساءلة المتعلقة بالتقارير المالية.

### الإيجارات والصكوك المالية

٣١- أُنجزت أيضاً سياسات تخص متطلبات اليونيدو تحديداً بشأن المعيار ١٣ (الإيجارات). ويقضي المعيار بتطبيق المعاملة المحاسبية على اليونيدو باعتبارها مستأجراً فيما يخص الإيجارات المالية والعاملة. وحالياً، لا تقوم اليونيدو بتأجير أي ممتلكات. ولكن المنظمة مستأجر في حالة مباني مركز فيينا الدولي. ومعظم إيجارات اليونيدو الأخرى تتعلق بالمكاتب الميدانية. وامتثالاً لمتطلبات الكشف، يُطلب من المكاتب الميدانية تقديم تفاصيل عن موجوداتها المؤجرة في إطار توجيهات نهاية السنة.

٣٢- وتماشياً مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية، أكملت سياسات اليونيدو وكشوفها بشأن المعيار ١٥ (الصكوك المالية)، الذي ينص على تحسين إدارة المخاطر الناشئة نتيجة للصكوك المالية. وقد حُدِّدَت صكوك اليونيدو المالية القليلة، وصُنِّفَت كما حُدِّدَت حساباتها الأولية والمواصفات التفصيلية المتعلقة بالحسابات اللاحقة في بيان مركز المنظمة المالي.

#### مواءمة النظام المالي والقواعد المالية

٣٣- يجري، تحت رعاية شبكة الميزانية والمالية، العمل لمواءمة النظام المالي والقواعد المالية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. والهدف الرئيسي من هذه المبادرة يتمثل في توفير نظم مالية وقواعد مالية مشتركة تتميز بالبساطة والمرونة. وبما أن المبادرة استُهلكت لمنظومة الأمم المتحدة، فقد أُجري استعراض أولي مؤقت للنظام المالي لليونيدو ولم تُحدِّد في هذه المرحلة سوى النظم التي تحتاج إلى تعديل لكي تمثل للمعايير المحاسبية (انظر الوثيقة IDB.36/11 ومقرر المجلس م ت ص -٣٦/م-٩).

#### رابعاً- المشاورات الثنائية مع مراجع الحسابات الخارجي

٣٤- يُعتبر التخطيط المبكر والحوار المتواصل مع مراجع الحسابات الخارجي أمراً ضرورياً لضمان الانتقال بشكل منهجي إلى المعايير المحاسبية الدولية. وقد أدركت اليونيدو هذه الحقيقة فأرست المشاورات مع مراجع الحسابات الخارجي باعتبارها ذات أولوية خلال عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. وقد أُطلع المراجع بانتظام على حالة تنفيذ المعايير. واعترف بأن أكبر التحديات في تنفيذها يتمثل في تحويل السياسات العامة والمبادئ العامة إلى سياسات ملموسة تخص المنظمة تحديداً وإلى عمليات منطبقة على نموذج أعمال اليونيدو. ولذلك أحالت اليونيدو مختلف القضايا المتصلة بالسياسات إلى مراجع الحسابات الخارجي ملمتمة إرشاداته بشأنها.

٣٥- ومنذ عام ٢٠٠٨، ورد تعقيب من مراجع الحسابات الخارجي بشأن تفسير معيارين من أهم المعايير المحاسبية، وهما المعيار ١٧ (الممتلكات والمصانع والمعدات) والمعيار ٢٣ (إيرادات الصفقات غير التبادلية)، مثلاً المساهمات الطوعية التي تساهم في وضع سياسات تخص اليونيدو تحديداً في هذين المجالين.

٣٦- والأمانة حالياً على اتصال بالمراجع الخارجي ساعية إلى رأيه بشأن تبرير سياسات تخص اليونيدو تحديداً وتتعلق بمجموعة معايير ومبادئ رئيسية مؤثرة تأثيراً هائلاً على

عمليات اليونيدو، وهي تشمل المعيار ١٨ (الإبلاغ القطاعي) والمعيار ٢٠ (كشف الأطراف ذات الصلة)، ومعاملة إيراد تكاليف الدعم. وسوف تُلتزم مشورة المراجع الخارجي أيضاً بشأن سياسة تحديد قيمة المخزونات.

٣٧- وتسهم ممارسة اليونيدو الساعية إلى حوار متواصل مع المراجع الخارجي إسهاماً مهماً في تحقيق هدف المنظمة الرئيسي المتمثل في تحسين المساءلة وضمأن إبلاغ مالي شفاف يمكن التعويل عليه.

## خامساً- استراتيجية التدريب

٣٨- يُعتبر وضع استراتيجية تدريب فعالة أمراً حيوياً لتيسير الانتقال بشكل سلس ومنهجي إلى المعايير المحاسبية الدولية. وتتألف استراتيجية اليونيدو للتدريب على المعايير المحاسبية من ثلاث مكونات رئيسية: (أ) التدريب الخاص بالتوعية، الذي يوفر نظرة شاملة/مقدمة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ و(ب) التدريب المفاهيمي، الذي يحتوي على مفاهيم هذه المعايير، والمعايير التي تمارس أكبر تأثير على اليونيدو؛ و(ج) نظم التدريب/نظام برامجة Agresso 5.5.3، الذي يُعتبر مهماً للتدريب على العمليات التي تتمثل للمعايير المحاسبية الدولية. وفي حين أن فرقة الأمم المتحدة المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية تعمل مع خبراء استشاريين خارجيين لإعداد مواد التدريب الخاصة بالتوعية والتدريب المفاهيمي، فإن المنظمات المختلفة مسؤولة عن التمهيد للتدريب على المعايير المحاسبية أثناء الدورات وعن تطوير نظمها الخاصة بالتدريب. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، توقعت المنظمة الاحتياجات العاجلة إلى التدريب في مقر اليونيدو، فاستعانت بخبراء "ديلوات" الاستشاريين، الذين قاموا بتدريب موظفين رئيسيين في الوحدات التنظيمية في شعبة دعم البرامج والإدارة العامة في دورة تدريبية قبل تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٣٩- وتشمل الفوائد المتوقعة من اتباع نهج مشترك على نطاق المنظومة تحقيق اتساق على نطاق المنظومة كلها في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية؛ وتحقيق وفورات في مجموع تكاليف التدريب مع تحقيق نواتج تدريبية رفيعة الجودة. وقد تلقت اليونيدو مواد الدورتين الأولى والثانية بشأن التوعية وأسس الاستحقاق، وقامت بإصدارها. وستُصدر نماذج التدريب الأخرى حالما تصبح متاحة.

٤٠- واستأجرت اليونيدو، في إطار استراتيجيتها للتدريب، خبيراً استشارياً خارجياً لتنفيذ تدريب خاص بنظم متكاملة فيما يتعلق بعمليات المعايير المحاسبية لمقر اليونيدو ومكاتبها

الميدانية، التي تستخدم القدرات الخاصة بالتعلم الإلكتروني. ومن المخطط أن يتم خلال الشهر الثالث القادمة تنظيم دورات تدريبية مستفيضة بشأن متطلبات المعايير المحاسبية من أجل مستخدميها المتقدمين في المقر وكذلك في المكاتب الإقليمية لليونيدو. ومن المزمع أيضاً تنظيم تدريب متواصل ومتقدم بشأن المعايير المحاسبية الدولية لموظفين رئيسيين خلال عام ٢٠١٠.

## سادسا- الإجراء المطلوب من المؤتمر العام اتخاذه

٤١- قد يود المؤتمر أن يحيط علماً بالمعلومات المقدمة في هذه الوثيقة.

## تعريف المصطلحات

**الموجودات** - الموارد التي يسيطر عليها كيان ما نتيجة أحداث سابقة ويُتوقع أن يجني منها هذا الكيان في المستقبل فوائد اقتصادية أو إمكانيات توفير خدمات.

**الاستهلاك** - توزيع تكلفة موجود من الموجودات أو ما يقوم مقام تلك التكلفة في البيانات المالية توزيعاً منهجياً على أساس ما يُحصل عليه من سلع وخدمات.

**استحقاقات الموظفين** - هي جميع أشكال العوض الذي يمنحه كيان ما مقابل خدمة يقدمها الموظفون.

**المصروفات** - انخفاض في الفوائد الاقتصادية أو في الإمكانيات الخدمية خلال فترة الإبلاغ في شكل تدفقات خارجة أو استهلاك لموجودات أو تحمل لالتزامات بما يؤدي إلى انخفاض في صافي الموجودات/قيمة رأس المال.

**صك إنصاف** - هو أي عقد يدل على فائدة متبقية في موجودات كيان ما بعد خصم جميع التزاماته.

**صفقات تبادلية** - أي معاملة يحصل فيها كيان ما على موجودات أو خدمات، أو تصفية التزاماته، ويعطي مباشرة لكيان آخر مقابل ذلك قيمة مكافئة تقريباً (أساساً على شكل مبلغ نقدي أو خدمات أو استخدام موجودات).

**القيمة العادلة** - المبلغ الذي يمكن أن يُستبدل بموجودات أو تُسوَّى التزامات مالية نظيره في صفقة تُعقد على أساس تجاري محض بين طرفين مطلعين راضيين.

**صك مالي** - هو أي عقد ينشأ عنه موجود مالي لكيان والتزامات أو صك إنصاف لكيان آخر.

**إيجار تمويلي** - هو إيجار ينقل أساساً جميع المخاطر والمكاسب المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بملكية موجود ما.

**سجل الموجودات الثابتة** - قاعدة بيانات في اليونيدو تسجل فيها تفاصيل الموجودات الثابتة لأغراض المراقبة والمحاسبة.

**الموجودات غير الملموسة** - الموجود غير الملموس هو:

- (أ) موجود غير نقدي قابل للتحديد وغير ذي قوام مادي؛
- (ب) مورد يخضع لسيطرة كيان ما نتيجة حدث سابق (من الصعب إثبات السيطرة في غياب الحقوق القانونية)؛
- (ج) مورد يُتوقع أن يؤدي في المستقبل إلى تدفق فوائد اقتصادية/إمكانيات خدمية على الكيان.
- المخزونات - هي موجودات:

- (أ) على شكل مواد أو إمدادات لاستهلاكها في عملية الإنتاج، أو
- (ب) على شكل مواد أو إمدادات لاستهلاكها أو توزيعها في تقديم خدمات؛ أو
- (ج) محتفظ بها من أجل توزيعها في مجرى العمليات العادية؛ أو
- (د) في عملية الإنتاج من أجل البيع أو التوزيع.
- مشروع مشترك - هو ترتيب ملزم يلتزم بموجبه طرفان أو أكثر بالتعهد بنشاط خاضع لسيطرة مشتركة.

الموظفون الإداريون الرئيسيون - هم:

- (أ) جميع المديرين أو أعضاء مجلس إدارة كيان ما؛ و
- (ب) أشخاص آخرون يتمتعون بالسلطة والمسؤولية للتخطيط والتوجيه والمراقبة بشأن أنشطة الكيان المبلغ.
- الالتزامات - هي تعهدات الكيان المالية الراهنة الناجمة عن أحداث سابقة ويُتوقع أن تؤدي تسويتها إلى تدفق موارد من الكيان تُمثل فوائد اقتصادية أو إمكانيات خدمية.
- الصفقات غير التبادلية - هي صفقات تختلف عن صفقات المبادلة. ففي صفقة غير تبادلية، إما يتلقى كيان ما قيمة من كيان آخر دون أن يعطيه في المقابل وعلى الفور قيمة مكافئة على وجه التقريب، أو يعطي كيانا آخر قيمة دون أن يتلقى منه في المقابل وعلى الفور قيمة مكافئة على وجه التقريب.

الممتلكات والمصانع والمعدات - هي موجودات ملموسة:

- (أ) مملوكة للاستخدام في إنتاج سلع وخدمات أو توفيرهما، أو للتأجير للغير، أو لأغراض إدارية؛



(ب) متوقع استخدامها على مدى أكثر من فترة إبلاغ واحدة.

**الإيرادات** - هي إجمالي الفوائد الاقتصادية أو الإمكانات الخدمية المتدفقة إلى الداخل طيلة فترة الإبلاغ حين تؤدي تلك التدفقات إلى زيادات في صافي الموجودات/قيمة رأس المال، غير الزيادات المتصلة بمساهمات المالكين.

**أطراف ذات صلة** - تعتبر الأطراف ذات صلة إذا كان طرف واحد قادراً على أن يسيطر على الطرف الآخر، أو يمارس تأثيراً كبيراً على الطرف الآخر في اتخاذ قرارات مالية وتشغيلية، أو إذا كان كيان الطرف ذي الصلة وكيان آخر خاضعين لسيطرة مشتركة.

**صفقة طرفين ذوي صلة** - هي عملية نقل موارد أو التزامات بين طرفين ذوي صلة بغض النظر عن طلب ثمن ذلك.

**القطاع** - هو قطاع يمكن تمييزه من نشاط أو مجموعة أنشطة لكيان ما، ويكون من المناسب الإبلاغ عنه بشكل منفصل فيما يخص المعلومات المالية لغرض تقييم الأداء الماضي للكيان في تحقيق أهدافه، ولغرض اتخاذ القرارات بشأن تخصيص الموارد مستقبلاً.

**الأحكام الانتقالية** - هي أحكام تحدّد الاحتياجات والمخصصات في إطار اعتماد معيار من المعايير المحاسبية لأول مرة، وقد تشمل فترات انتقالية تمنح أحد الكيانات وقتاً إضافياً لتلبية بعض متطلبات المعيار أو كلها.

### الأحكام الانتقالية المتعلقة بالمعيارين المحاسبيين ١٧ و ٢٣

حدّدت فترة انتقالية في كل من المعيار المحاسبي ١٧ (خمس سنوات) والمعيار المحاسبي ٢٣ (ثلاث سنوات) عند اعتماد هذين المعيارين لأول مرة. ويجوز للمنظمات، إذا ما قرّرت اللجوء إلى الفترة الانتقالية، أن تؤجل تنفيذ كامل متطلبات هذين المعيارين على مدى الفترتين الانتقالتين المعنيتين. غير أنه يجب أن تمثل المنظمات امثالاً كاملاً لجميع متطلبات هذين المعيارين بحلول نهاية الفترة الانتقالية.

**عمر الصلاحية** - المدة التي يُتوقع أن يستخدم الكيان خلالها موجودات معيّنة.